الحمد لله بيان ما وقع فى هاته الرسالة من الخطا والصواب

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٨	١٩	جملاتان	جملتان
١٥	١٦	هذا هذا	هذا بدون تكرار
٢١	١	انما انما	انما بدون تكرار
٢١	٦		قياسيا بعد قوله منوان بدرهم

ولاقربيين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين فرغ منه فى ٢٣ حجة من عام ١٣٠٦

اللهم انا نحمدك حمد من وقف عند حدود ربه * فهداه لمعرفة اليقين وحماه من اتباع الباطل وقربه * ونشكرك شكر من توجه لطلب الحق بالدليل * فاوضحت له السبيل * حتى ظفر به * ونصلى ونسلم على خاتم الارسال * المنقذ من الضلال * منبع الحق وانسان عين الكمال * الذى باتباعه تنال كافة الامال * وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين ومن نسج لهم على منوال * صلاة وسلاما دائمين ما تعاقب الغدو والاصال * اما بعد فقد نجز بعون الله تعلى طبع الرسالة المسماة الماس * فى احتياك يعجز الجنة والناس * تاليف الجهبذ النقاده * كشاف الغوامض وكنز التحقيق والافاده * العالم الفاضل الشيخ سيدى محمد ابن عيسى الجزائرى ثم التونسى احد اعيان كتبة القسم الاول من الوزارة الكبرى لا زال بعين العناية محروسا ولعمرى ان هذا التاليف اللطيف قد حوى من التحقيقات ما يبهر العقول * وفرائد فوائد من صريح المعقول * وصحيح المنقول * فهو حرى بان يقال فى شانه يجب على الناظر فى هذا الكتاب ومتامل ما حواه من الفصول والابواب * ان يتدبر فيه * ويرقص طربا من جمال معانيه * فجزى الله مولفه احسن الجزا * وبلغه غاية المنا * وحاط من كل سوء نفسه * وحفظ من الكسوف شمسه * وكان تمام طبعه بمطبعة الدولة التونسية الرسميه * بحاضرتها المحميه * يوم الاحد السادس من المحرم الحرام فاتح شهور عام سبعة وثلاثمائة والف * من هجرة من له العز والشرف * صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

اه

هى شامية اذا ما استقلت * وسهيل اذا استقل يمانى

فان قلت لم لا تكون موكدة لان التى فى صدر الجزاء الثانى المحذوف كما علمت فى باب احتباك الآية من ان التقدير ومن يكره منهن فان الله غفور رحيم قلت التاكيد انما يحسن اذا كان الموكد مذكورا واما ان كان محذوفا فالتاكيد ليس بذاك ان بنينا على القول بجوازه واما ان لم نبن عليه فالامر اظهر وكلا ذلك لا يليق بكتاب الله تعلى الوجه الخامس عشر لا يخفى ان الجزاء المذكور فى الآية انما هو للمكرهات فكان الظاهر ان يكون الشرط لهن ايضا بان يقال ومن يكرهن وفى ذلك فوائد منها الاختصار ومنها اقتران الجزاء لفظا بشرطه الحقيقى ومنها الاستغناء عن الاطناب بذكر من بعد اكراههن لانه انما جئ به لتحصيل العائد كما علمت سابقا وهو حاصل فى هذا التركيب والكلام ح وان كان محض وعد يدل على الوعيد بطريق المفهوم فهذا التركيب ح لم يفته شئ مما فى نظم الآية مع حصول الفوائد المذكورة والجواب عن ذلك انه ح يكون الكلام محض وعد فلا يناسب النهى قبله وهذا كاف فى الغاء التركيب المذكور ولا عبرة بتلك الفوائد المبنية على فاسد واما كون الوعد يدل على الوعيد فظاهر البطلان الوجه السادس عشر وجود قراءة تكون تفسيرا لقراءة الجمهور وهى قراءة ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم لهن غفور رحيم وفيها اشعار باصل الآية كما تقدم الوجه السابع عشر تقدم انه ما جئ بقوله تعلى من بعد اكراههن الا ليكون فى الجزاء عائد على اسم الشرط المبتدا وبذلك تصير الآية الكريمة حجة قاطعة فى المسالة وح يرتفع الخلاف الذى كان بين النحاة فيها من قديم فهذه سبعة عشر وجها لاعجاز الآية وليس معنى كونها وجوه اعجاز انه يحصل من كل واحد منها اعجاز لان كثيرا منها لا يحصل منه بانفراده اعجاز ولكن المعنى انه يحصل من حصة منها او من مجموعها الاعجاز والحصة تطلق على الفرد وعلى جملة من الافراد وظاهر ان فى الوجوه المذكورة ما هو بانفراده معجز كالاحتباك الذى فى الآية وكجمع الوعيد والوعد وجمع التهويل والتهوين فى كلام واحد والله ورسوله اعلم • استغفر الله لى ولوالدى ومشايخى

نظيره محذوفا من الاول فيلزم ان يكون اسم الجلالة اول محذوف فى الآية مع امكان بقائه ولا يليق به ذلك الوجه العاشر دلالة كلام واحد على الوعيد والوعد بالعبارة والمنطوق وهو من اغرب ما يسمع حيث دل كلام واحد على معنيين متنافيين وبذلك يلغز فيقال اى كلام فى الدنيا واحد يدل بالعبارة على معنيين متضادين الوجه الحادى عشر العدول الى المصدر المضاف من ان وفعل المفعول مع انهما اخصر بحرف من المصدر المذكور لان المشدد بحرفين وانما عدل عن ذلك لان الفعل ح انما يكون طالبا لنائب الفاعل الذى هو نون النسوة وهى لا تصلح عائدا هنا كما لا يخفى فيبقى الكلام بلا عائد واما المصدر فانه يطلب الفاعل الذى هو العائد ولما حذف قام طلبه اياه قرينة عليه فامتنع الفعل الوجه الثانى عشر العدول عن ان وفعل الفاعل مع ان فى الفعل ضميرا يعود على المبتدا وذلك المبتغى ووجه العدول ان ضمير الفاعل ح لا يخلو من ان يفرد مراعاة للفظ من او يجمع مراعاة لمعناها فان افرد وقد تقدمه اسم الجلالة كان الكلام فى صورة اسناد الفعل الى ضمير الاسم الكريم وفى ذلك من بشاعة الصورة ما لا يخفى مع ان عبارة الآية اخصر بحرف وان جمع فكذلك ايضا لان ضمير الجمع قد يعبر به عن الحق جل وعلا قال رب ارجعونى كما يعبر عنه بالجمع قال تعلى فنعم الماهدون انا لقادرون بلى قادرين فنعم القادرون الى غير ذلك وايضا عبارة الآية ح اخصر بحرفين الوجه الثالث عشر لا يخفى ان من الابتدائية فى قوله تعلى من بعد اكراههن يصح الكلام بدونها وانما ذكرت للدلالة على تعدد الرحمات جبرا لعظم مصيبة المكرهات لان كل ما له ابتداء يلزمه التعدد الوجه الرابع عشر عدم لام الابتداء فى غفور رحيم مع ان وجودها فى امثال ذلك كثير فكان الظاهر دخولها هنا وما منعها ان تدخل هنا الا فقد شرطها الذى هو وجود ان مذكورة فى جملة اللام وذلك مفقود هنا لان ان المذكورة فى الآية انما هى فى صدر الجزاء الاول كما علمت واللام لو وجدت لكانت فى عجز الجزاء الثانى فهما اعنى ان واللام والحالة هذه كالثريا وسهيل فى قول القائل

بمثله قط ولا يسمع فان قلت علماء البيان لم يعدوا الاحتباك من وجوه البلاغة وانما عدوه من توابعها والاعجاز انما هو بوجوهها لا بتوابعها قلت الجواب عن ذلك من وجهين الاول انا لا نسلم انه ليس من وجوه البلاغة الثاني سلمنا ولا نسلم انحصار الاعجاز فيها لظهور اعجاز الاحتباك المذكور حتى لو تكلفه احد تقليدا للآية ومحاكاة لها لجاء به معلولا ومن الحسن معسولا ومن غريب ما اتفق لي انى بعد ما علمت ان فى الآية حذفا على التفصيل السابق لم يخطر ببالي قط انه احتباك وما تنبهت لاسمه الخاص مع شهرته الا بعد مدة طويلة فسبحان من زمام العقول بيده الوجه الثالث ذكر المصدر لتحصيل العائد. الوجه الرابع تعريف المصدر بالاضافه الوجه الخامس العدول عن تعريفه باللام الوجه السادس حذف فاعل المصدر الوجه. السابع ذكر مفعوله الوجه الثامن حذف عجز الجزاء الاول للتهويل الوجه التاسع ذكر عجز الجزاء الثاني للتهوين تنبيه قد علمت ان قوله تعلى ومن يكرههن الآية كلامان اثنان كل منهما مركب من شرط وجزاء وانى كنت فى باب الاحتباك ترددت فى ان المحذوف من الكلام الاول هل هو جزاؤه كله او العجز فقط وعلى ذلك ينبنى الكلام فى ذكر الجزاء الثاني كله او عجزه كما لا يخفى وفوضت هناك الترجيح فى ذلك للناظر والآن تحقق عندى تحققا لا يقبل التشكيك ولو شككنى فيه اهل الارض كلهم ان المحذوف انما هو العجز فقط بحجج . الاولى ان حذف الجزء اولى من حذف الكل لان الحذف اعدام والذكر ايجاد . الحجة الثانية ان الحذف والذكر انما هما للتهويل والتهوين ويكفى فيهما العجز حذفا وذكرا فالزيادة عليه كالعبث . الحجة الثالثة ان الحذف عند الحاجة اولى منه قبلها والا كان كنزع الخف قبل الوصول الى الماء . الحجة الرابعة ان عند حذف العجز يكون شرط الفاء مذكورا ولو كان المحذوف كل الجزاء لم يبق لها فى الكلام شرط مذكور اصلا وغير ذلك بها اولى لانه معلوم ان للفاء اتصالا بالشرط والمتصل بشيء لا يليق فصله عنه الا لضرورة ولا ضرورة كما علمت . الحجة الخامسة لا يخفى ان قوله تعلى فان الله صدر لاحد الجزاءين قطعا فان جعل للثاني كان

باب مرجع حسن حذف عائد المبتدا الى قوة القرينة

قد علمت ما تقدم للرضى من نقله عن النحاة حصر الحذف القياسى فى موضعين الاول نحو السمن منوان بدرهم والثانى نحو كله لم اصنع على راى الفراء فى هذا الثانى وتقدم ما فى الحصر المذكور والآن نعمم المسالة فنقول المدار فى قياسية الحذف المذكور على قوة القرينة فمتى وجدت كان قياسيا والا فلا والدليل على التعميم انه جاء الحذف فى آيات مختلفة ليست من الموضعين المذكورين وظاهر انه يقبح كل القبح ان يقال انها جاءت على غير قياس كقوله تعلى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور كما تقدم وقوله تعلى فى قراءة ابن عباس رضى الله عنهما قال فالحق والحق اقول برفعهما كما تقدم ايضا وقوله تعلى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم اى لهم وقوله تعلى ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فان الله شديد العقاب اى لهم وقوله تعلى ومن يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب اى له وقوله تعلى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس من الهوى فان الجنة هى الماوى اى له على راى البصريين واما الكوفيون فيقولون ال نائبة عن الضمير فالآية عندهم ليست من باب ما حذف فيه العائد وقولهم باطل كما علم فى محله ايعقل ان تكون هذه الآيات سماعية ونحو السمن منوان بدرهم وكله لم اصنع قياسيا كلا فالحق ان الحذف منوط بقوة الدلالة على العائد كان يكون فى الكلام عامل يطلب العمل فيه ككثير من الآيات السابقة وغير ذلك والله ورسوله اعلم

باب ما فى قوله تعلى ومن يكرههن الآية من وجوه الاعجاز واكثرها تقدم فى الابواب السابقة

الوجه الاول ما فيها من الايجاز الذى هو بمجرده وجه من وجوه البلاغة الوجه الثانى ما فيها من الاحتباك العجيب الذي لم يسمع

بمثله قط ولا يسمع فان قلت علماء البيان لم يعدوا الاحتباك من وجوه البلاغة وانما عدوه من توابعها والاعجاز انما هو بوجوهها لا بتوابعها قلت الجواب عن ذلك من وجهين الاول انا لا نسلم انه ليس من وجوه البلاغة الثاني سلمنا ولا نسلم انحصار الاعجاز فيها لظهور اعجاز الاحتباك المذكور حتى لو تكلفه احد تقليدا للآية ومحاكاة لها لجاء به معلولا ومن الحسن مفسولا ومن غريب ما اتفق لي اني بعد ما علمت ان في الآية حذفا على التفصيل السابق لم يخطر ببالي قط انه احتباك وما تنبهت لاسمه الخاص مع شهرته الّا بعد مدة طويلة فسبحان من زمام العقول بيده الوجه الثالث ذكر المصدر لتحصيل العائد. الوجه الرابع تعريف المصدر بالاضافة الوجه الخامس العدول عن تعريفه باللام الوجه السادس حذف فاعل المصدر الوجه. السابع ذكر مفعوله الوجه الثامن حذف عجز الجزاء الاول للتهويل الوجه التاسع ذكر عجز الجزاء الثاني للتهوين تنبيه قد علمت ان قوله تعالى ومن يكرههن الآية كلامان اثنان كل منهما مركب من شرط وجزاء واني كنت في باب الاحتباك ترددت في ان المحذوف من الكلام الاول هل هو جزاؤه كله او العجز فقط وعلى ذلك ينبني الكلام في ذكر الجزاء الثاني كله او عجزه كما لا يخفى وفوضت هناك الترجيح في ذلك للناظر والآن تحقق عندي تحققا لا يقبل التشكيك ولو شككني فيه اهل الارض كلهم ان المحذوف انما هو العجز فقط بحجج . الاولى ان حذف الجزء اولى من حذف الكل لان الحذف اعدام والذكر ايجاد . الحجة الثانية ان الحذف والذكر انما هما للتهويل والتهوين ويكفي فيهما العجز حذفا وذكرا فالزيادة عليه كالعبث . الحجة الثالثة ان الحذف عند الحاجة اولى منه قبلها والّا كان كنزع الخف قبل الوصول الى الماء . الحجة الرابعة ان عند حذف العجز يكون شرط الفاء مذكورا ولو كان المحذوف كل الجزاء لم يبق لها في الكلام شرط مذكور اصلا وغير ذلك بها اولى لانه معلوم ان للفاء اتصالا بالشرط والمتصل بشيء لا يليق فصله عنه الّا لضرورة ولا ضرورة كما علمت . الحجة الخامسة لا يخفى ان قوله تعالى فان الله صدر لاحد الجزاءين قطعا فان جعل للثاني كان

باب مرجع حسن حذف عائد المبتدا الى قوة القرينة

قد علمت ما تقدم للرضى من نقله عن النحاة حصر الحذف القياسى فى موضعين الاول نحو السمن منوان بدرهم والثانى نحو كله لم اصنع على راى الفراء فى هذا الثانى وتقدم ما فى الحصر المذكور والآن نعمم المسالة فنقول المدار فى قياسية الحذف المذكور على قوة القرينة فمتى وجدت كان قياسيا والّا فلا والدليل على التعميم انه جاء الحذف فى آيات مختلفة ليست من الموضعين المذكورين وظاهر انه يقبح كل القبح ان يقال انها جاءت على غير قياس كقوله تعلى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور كما تقدم وقوله تعلى فى قراءة ابن عباس رضى الله عنهما قال فالحق والحق اقول برفعهما كما تقدم ايضا وقوله تعلى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم اى لهم وقوله تعلى ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فان الله شديد العقاب اى لهم وقوله تعلى ومن يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب اى له وقوله تعلى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى الماوى اى له على راى البصريين واما الكوفيون فيقولون ال نائبة عن الضمير فالآية عندهم ليست من باب ما حذف فيه العائد وقولهم باطل كما علم فى محله ايعقل ان تكون هذه الآيات سماعية ونحو السمن منوان بدرهم وكله لم اصنع قياسيا كلا فالحق ان الحذف منوط بقوة الدلالة على العائد كان يكون فى الكلام عامل يطلب العمل فيه ككثير من الآيات السابقة وغير ذلك والله ورسوله اعلم

باب ما فى قوله تعلى ومن يكرههن الآية من وجوه الاعجاز واكثرها تقدم فى الابواب السابقة

الوجه الاول ما فيها من الايجاز الذى هو بمجرده وجه من وجوه البلاغة الوجه الثانى ما فيها من الاحتباك العجيب الذي لم يسمع

ضمير الشان اسما لليس والجملة بعدها خبرها تكلف وفى سنن ابن ماجه فى باب المشى الى الصلاة عن ابن مسعود رضى الله عنه قال من سره ان يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هولاء الصلوات الخمس حين ينادى بهن فانهن من سنن الهدى ولعمرى لو ان كلكم صلى فى بيته لتركتم سنة نبيكم الحديث والشاهد لو ان كلكم وفى صحيح مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى خطبته بعرفات فى حجة الوداع واول ربى اضعه ربانا ربى عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله الحديث والشاهد موضوع كله حيث كان كله نائب الفاعل وكونه تاكيدا لضمير مستتر تكلف على ان فى النفس شيئا من صحة تاكيد الضمير المستتر الذى لا حظ له فى الذكر وان قال به بعضهم فى غير هذا المحل وما كل ما قيل يصح فى نفس الامر والواقع وفى سنن الدارمى وابى داود مثله وفى العلوم الفاخرة لسيدى عبد الرحمن الثعالبى رحمه الله تعالى قال خرج ابو داود والطيالسى ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يختلف اليه رجل من الانصار معه ابن له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اتحبه يافلان قال نعم فاحبك الله كما احبه ففقده النبى صلى الله عليه وسلم فسال عنه فقالوا يا رسول الله مات ابنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ترضى او الا ترضى ان لا تاتى بابا من ابواب الجنة الا جاء يسعى حتى يفتحه لك فقالوا يا رسول الله ا له وحده ام لكلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لكلكم ورواه ابو عمر فى التمهيد وقال حديث ثابت صحيح اه والشاهد ام لكلنا وبل لكلكم وفى صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون كرجل واحد ان اشتكى عينه اشتكى كله وان اشتكى راسه اشتكى كله اه والشاهد انتصاب كله فى الموضعين على المفعولية وقال جل وعزاما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فى قراءة غير حمزة والكسائى عطف كلاهما على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل وهذا يرد ما سبق لسيبويه من ان كلا وكلتا لا يخرجان عن التاكيد والابتداء فبمجموع هذه الشواهد لم يبق ريب فى جواز وحسن مباشرة العوامل اللفظية لكلمة كل المضافة للضمير سواء كان ضمير خطاب او غيبة والله ورسوله اعلم

ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه . تقدم انه يدل على سبق رأى لسيبويه مخالف لما سمع من الخليل والله ورسوله اعلم

باب ورود كل فى فصيح الكلام بضد ما قالوا

هذا الباب فى شواهد ذلك فى سنن ابن ماجه رحمه الله تعالى فى باب الترجيع فى الاذان عن ابى محذورة رضى الله عنه ما نصه قال خرجت فى نفر فكنا ببعض الطريق فاذن موذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعنا صوت الموذن ونحن عنه متنكبون فصرخنا نحكيه نهزأ به فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل الينا قوما فاقعدونا بين يديه فقال ايكم الذى سمعت صوته قد ارتفع فاشار الي القوم كلهم وصدقوا فارسل كلهم وحبسنى وقال لى قم فاذن فقمت ولا شئ اكره الي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مما يأمرنى به فقمت بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التاذين هو بنفسه فقال قل الله اكبر الى آخر الاذان وفى آخر الحديث وعاد ذلك كله محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم اه والشاهد فى قوله فارسل كلهم حيث انتصب مفعولا وفى صحيح البخارى فى باب الصلاة فى الثوب الواحد ان سائلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولكلكم ثوبان اه والشاهد اولكلكم وفيه ايضا فى باب سترة المصلى مثل الحديث السابق وفى سنن ابى داود فى باب رفع الصوت بالقراءة فى صلاة الليل اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال ان كلكم مناج ربه فلا يوذين بعضكم بعضا ولا يرفع بعضكم على بعض فى القراءة او قال فى الصلاة اه والشاهد ان كلكم وفيها ايضا فى باب الروية عن ابى رزين رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله اكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيامة وما آية ذلك فى خلقه قال يا ابا رزين اليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به قلت بلى قال فانما هو خلق من خلق الله فالله اجل واعظم اه والشاهد اليس كلكم وتقدير



الخبر فى السعة غير صحيح اذ كلام سيبويه السابق صريح كما علمت فى عدم الجواز إلّا فى الشعر لا مطلقا بل مع شرط الضرورة والكمال لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم

باب كلام المتاخرين فى كل المضافة للضمير

قد علمت ما ذكره ابن الحاجب والتفتازانى فيها فاعلم ان للرضى مثله اذ قال فى مبحث العطف فى الفرق بين التاكيد بالنفس والعين والتاكيد بكل واجمع ما نصه واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلى العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لا غير اه وفى المغنى فى مبحث روابط الجملة بما هى خبر عنه مثل ما لهؤلاء ويانى ان شاء الله تعلى رده والله ورسوله اعلم

باب راى متقدمى النحاة فى كل المضافة للضمير

قال سيبويه رحمه الله تعلى فى باب ما ينتصب خبره ما نصه وزعم الخليل رحمه الله انه يستضعف ان يكون كلهم مبنيا على اسم او على غير اسم لكنه يكون مبتدا ويكون كلهم صفة فقلت لم استضعفت ان يكون مبنيا فقال لان موضعه فى الكلام ان يعم به غيره من الاسماء بعد ما تذكر فتكون كلهم صفة او مبتدا فالابتدا قولك ان قومك كلهم ذاهب او ذكر قوم فقلت كلهم ذاهب فالمبتدا بمنزلة الوصف لانك انما ابتدات بعد ما ذكر ولم تبنه على شئ فعممت به الى ان قال وكلاهما وكلتاهما وكلهن تجرى مجرى كلهم الى ان قال والذى ذكرت لك قول الخليل رحمه الله ورائنا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه اه قوله مبنيا على اسم او على غير اسم. المراد ببنائه على اسم جعله خبرا عنه وبنائه على غير اسم جعله معمولا لذلك الغير قوله ويكون كلهم صفة اى تاكيدا قوله بمنزلة الوصف اى التاكيد قوله انما ابتدات بعد ما ذكر. اى من متعدد ليتنزل عليه الشمول المستفاد من كل قوله ولم تبنه على شئ اى لم تجعله مباشرا للعوامل كما لم تجعل التاكيد مباشرا لها قوله فعممت به اى اوقعت العموم قوله

المشار اليهما فى الترجمة والجواب عنهما فاقول ان صاحب التلخيص رحمه الله تعلى لما استدل ببيت ابى النجم على افادة كل للعموم ان لم تكن معمولة للفعل المنفى اعترض عليه المولى التفتازانى رحمه الله تعلى بما نصه ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم الّا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله

(ثلاث كلهن قتلت عمدا) ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الّا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير كانت الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم الّا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه اه مطول واقول الجواب عن اعتراض ابن الحاجب ان سيبويه حال تكلمه على البيت فى باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى كان يرى جواز خروج كل المذكورة عن التاكيد والابتداء بدليل انه قال فى باب ما ينتصب خبره وقد سمع من الخليل منع الخروج المذكور ما نصه والذى ذكرت لك قول الخليل رحمه الله ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه اه فقوله ورأينا العرب توافقه الخ يدل دلالة بينة انه كان يرى الخروج المذكور قبل ان يسمع من الخليل منعه ويؤيده ان الباب المذكور متاخر عن الباب الذى تكلم فيه على البيت بما يزيد على مائة باب واما اعتراض التفتازانى فجوابه ان صاحب التلخيص لعله يرى الجواز ايضا اخذا بالقديم من قولى سيبويه رحمه الله تعلى

تنبيه ما تقدم من نقل التفتازانى عن سيبويه جواز حذف الضمير من

الخبر

ثلاثة مواضع ثالثها وضع الظاهر موضع الضمير وذلك سهو منى لانه انما انما ذكر الثالث فى اقامة الظاهر مقام الضمير ومعلوم ان ليس ذلك من باب حذف العائد اصلا بقى شئ وهو انه ذكر فيما سبق بعد قوله والسماع فى غير ذلك ما نصه اما فى المجرور فنحو قوله تعلى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه اه محل الحاجة وفيه نظر لانه كيف تكون الآية سماعية وقولهم السمن منوان بدرهم لعمرى ان ذلك لمن عكس الامور والله ورسوله اعلم

باب ما فى استدلال النحاة على ضعف حذف عائد نحو زيد ضربت

قد اشتهر بين النحاة تعليل ضعف الحذف المذكور بان فى التركيب المذكور تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك لا يحسن كما سبق عن سيبويه واقول العلة المذكورة لا وجود لها فى التركيب المذكور لان الفرض ان الاسم السابق مبتدا فهو حينئذ مانع للفعل من ان يعمل فيه ولا تعقل تهيئة شئ لشئ مع وجود المانع نعم الفعل حينئذ مهيا للعمل فى ضمير الاسم السابق فان كان مذكورا فذاك والّا فهو مقدر مدلول عليه بقرينة ليست اقل من قرينة السمن منوان بدرهم فاذا علمت ذلك علمت ان لا شبهة من جهة العلة المذكورة فى حسن حذف عائد آية الاحتباك حيث ان المصدر فيها لم يهيا الّا للعائد كما لا يخفى والله ورسوله اعلم

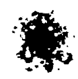
باب اعتراض ابن الحاجب على سيبويه والتفتازانى على صاحب التلخيص والجواب عنهما

اعلم ان الموجب لعقد هذا الباب وما بعده وان كان اجنبيا عن موضوع الرسالة انه من تتمة الكلام على الوضع الثانى الذى زاده الفراء فى الحذف القياسى كما تقدم عن الرضى وهو ما يكون فيه المبتدا لفظة كل والخبر جملة فعلية نحو كله لم اصنع فى بيت ابى النجم والحذف المذكور من اهم مقاصد هذه الرسالة وكانت المسالة مع ذلك مزلة اقدام ومزلقة اقلام فلزم التصدى لاتمامها وتحقيق ما فيها وانكلم فى هذا الباب على الاعتراضين

يعود على الفعل وحتى تعليل للمنفى وهو تذكر لا للنفى لانه عكس المراد كما يعلم بالتامل والمراد بلفظ الاعمال هو صورة الفعل وحالته المحسوسة وهيئته التى يكون عليها عند عمله فى الاسم السابق وهى كونه غير مشغول بشىء فى اللفظ فاضافة لفظ الى الاعمال لادنى ملابسة قوله ومن حال بناء الاسم عليه . معنى بناء الاسم على الفعل جعله معمولا له ومعلوم ان العامل اقوى فكانه اساس بناء للمعمول وايضا هو ركن فى الاسناد فكانه اساس للفضلة والمراد بحال بناء الخ هو المراد بلفظ الاعمال فالعطف للتفسير قوله وتشغله بغير الاول . معطوف على تذكر وهما متحدان ذاتا فالعطف كالتفسير والمراد بغير الاول ضميره او المضاف لضميره اما بلا واسطة كزيد اكرمت اخاه واما بها كعمرو اكرمت صديق اخيه قوله حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه . تعليل لتشغله لان الفعل اذا شغل بشىء امتنع عمله فى الاسم السابق والمقصود من قوله ولا تذكر الى قوله يعمل فيه الاشارة الى ما اشتهر بين النحاة من ان فى حذف عائد نحو زيد ضربت تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك لا يجوز وسيأتى الكلام فيه قوله ولا يخل به ترك اضمار الهاء . معنى اضمار الهاء الاتيان بها ضميرا ولو قال ولا يخل به حذف الضمير كان اخصر واوضح وضمير به يعود على النصب والمعنى ان النصب لا يمنعه وزن الشعر ولا حذف الضمير ولا شىء غيرهما يتوهم مانعا فلا ضرورة اذن فى الرفع فيكون البيت فى ضعف الحذف وعدم حسنه كالنثر سواء هذا حاصل كلامه قوله وكانه قال كله غير مصنوع يريد ان جملة كله لم اصنع اسمية لا فعلية حيث ان الفعل فيها مع فاعله مؤول باسم مفرد ولو كانت فعلية لاستحال ذلك فيها فظهر انه ينفى الحسن عن الحذف المذكور مطلقا بل يقبحه كما تقدم وظاهر ان ما لا يحسن لا يكون قياسيا وسبق ان الفراء يجعله قياسيا فى مادة كل فظهرت المخالفة بينهما رحمهما الله تعلى والله ورسوله اعلم

باب تحرير النقل عن الرضى

قد كنت فيما سبق نسبت للرضى انه حصر قياسية حذف العائد فى



تشغله بشيء اه محل الحاجة وقال ايضا في باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى ما نصه ولا يحسن في الكلام ان تجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكر علامة اضمار الاول حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الاول حتى يمتنع من ان يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام قال ابو النجم

قد اصبحت ام الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم اصنع

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب لا يكسر الشعر ولا يخل به ترك اضمار الهاء وكانه قال كله غير مصنوع قال امرو القيس

فاقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب اجر

وقال النمر بن تولب .

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

سمعناه من العرب ينشدونه يريدون نساء فيه ونسر فيه وزعموا ان بعض العرب يقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى يريدون ترى فيه وقال الشاعر

ثلاث كلهن قتلت عمدا * فاخزى الله رابعة تعود

فهذا ضعيف والوجه الاكثر الاعرف النصب اه محل الحاجة فقد رايت كلامه في البابين صريحا في ضعف الحذف وعدم حسنه في كل وغيرها بل صرح بقبح الحذف المذكور في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا حيث قال ما نصه ومما لا يكون في الاستفهام الا رفعا قولك اعبد الله ان تره تضربه وكذلك ان طرحت الهاء مع قبحه فقلت اعبد الله ان تر تضرب اه محل الشاهد قوله فاذا بنيت الفعل على الاسم اى جعلته خبرا عنه وسمى ذلك بناء تشبيها للمبتدا باساس البناء قوله وانما يريد ضميره يعود على سيبويه وكثيرا ما يعبر عن نفسه بضمير الغيبة قوله ولا تذكر علامة اضمار الاول الاظهر ان واو ولا تذكر للمعية ويجوز ان تكون للحال ويضعف العطف كما يعلم بالتامل وعلى كل حال فقوله ولا تذكر قيد في الكلام والمراد بالعلامة نفس الضمير وبالاول الاسم السابق وباضماره الاتيان بضميره قوله حتى يخرج من لفظ الاعمال في الاول . في يخرج ضمير



ليس كحسنه بالهاء اه والحاصل ان تاويل الفراء صير جملة الخبر صفة وبذلك سهل الحذف فى الخبر واما تاويل السيرافى فالجملة الخبرية فيه باقية على حالها من الخبرية لم تصر بالتاويل صفة حتى يسهل حذف العائد منها الا ترى ان قوله الّا مضروب خبر زيد كما كان خبره قبل التاويل ثم يقال للسيرافى ان المقرر فى علم البيان ان تقديم المسند اليه المخبر عنه بجملة فعلية انما يفيد قصر الصفة على الموصوف لا العكس نحو انا سعيت فى حاجتك اى لا غيرى وبمقتضاه يكون تقدير القصر فى زيد ضربت ما مضروب الّا زيد عكس ما اوله به فتاويله لم يجر على سنن قواعد علم البيان واما كلهم ضربت فانما جعله الفراء من قصر الموصوف على الصفة وان لم يوافق القاعدة البيانية بسبب معنى كل الذى هو الاستغراق وذلك لانهم اذا استغرقهم الضرب انحصروا فيه بمعنى انه لم يشذ احد منهم عن الضرب الى عدمه والانحصار مركب من الجحد والاثبات فلولا كل ما صح له ذلك التاويل وبما ذكرنا علمت ان القصر هنا اضافى لا حقيقى اذ لا يكاد كما قالوا يوجد فتبين ان بين المثالين فرقا دقيقا جدا ولذلك خفى على السيرافى حتى اعترض فتبين وجه تاثير الجحد الذى اعتبره الفراء وسقط اعتراض السيرافى عليه والله ورسوله اعلم

باب تخالف راى سيبويه والفراء فى قياسية الحذف من الجملة الفعلية

قد علمت مذهب الفراء فى كلهم ضربت من ان حذف العائد فيه قياسى ولا شك ان الامر القياسى يكون حسنا واما سيبويه رحمه الله تعلى فانه يضعف الحذف المذكور مطلقا فيما فيه كل وفى غيره قال فى باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل ما نصه فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء وانما يريد بقوله مبنى على الاسم انه فى موضع منطلق اذا قلت عبد الله منطلق الى ان قال وانما حسن ان تبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا فى الضمير وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لانك لم

وايضا لو حذف وقد كان الفاعل حذف قبله صار المصدر منكرا ولا يصح ذلك لما ياتى فوجب ذكر المفعول لا محالة والله ورسوله اعلم

باب الوجه فى تعريف مصدر الآية

قد تقدم ان عمل المصدر المنكر قليل بالنسبة للمعرف فى الجملة وتقدم ايضا ان بقوة العمل تقوى الدلالة على الفاعل العائد وبضعفه تضعف وان قوة الدلالة هى المحسنة لحذف العائد وجاعلته قياسيا والضد بالضد فامتنع تنكير المصدر والله ورسوله اعلم

باب الوجه فى تعريف المصدر بالاضافة دون ال

غير خفى ان المصدر فى الآية معرف بالاضافة الى ضمير بثلاثة احرف لان المشدد بحرفين واخصر منه ان يعرف بلام التعريف التى هى حرف واحد فى اللفظ والجواب ان المصدر المذكور انما جئ به ليدل على العائد ومعلوم ان دلالته عليه انما جاءت من جهة عمله كما تقدم وانما يكثر اذا كان المصدر مضافا كما علمت فجاءت الآية الكريمة على الاكثر المحتاج اليه فى هذا المقام فوجب ان يكون التعريف بالاضافة والله ورسوله اعلم

باب فى الجواب عن اعتراض السيرافى على الفراء

اعلم انه لما احتج الفراء كما تقدم على قياسية حذف العائد فى كلهم ضربت بانه بمعنى الجحد رد عليه السيرافى فقال كما فى الرضى ما نصه ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما تقول فى زيد ضربت ما زيد إلّا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد فى جواز حذف الضمير معه اه كلام السيرافى بنقل الرضى فقوله لا تاثير للجحد فى جواز حذف الضمير معه . فيه نظر لان الجحد يصير جملة الخبر صفة لان الجملة الفعلية فى ما منهم احد إلّا ضربت صفة لاحد وقد كانت خبرا فى الايجاب وعندهم ان حذف العائد فى جملة الصفة اسهل منه فى جملة الخبر قال سيبويه فى الكلام على حذف العائد فى آخر باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى ما نصه وهذا فى الوصف امثل منه فى الخبر يعنى حذف الهاء وهو على ذلك ضعيف

الا وهو عمدة مبتدا او فاعل فالمبتدا هو اسم الشرط والفاعل هو الضمير المستتر فى فعل الشرط وفاعل المصدر واللفظ الدال فيها على المكروهات لم يكن فى موضع منهما الا وهو فضلة وهو فى يكرههن واكراههن فاذا دار الامر بين حذف العمدة والفضلة مما ذكر فلا يشك احد فى رجحان حذف الفضلة وابقاء العمدة لان ذلك هو الشان المعروف فعلى هذا كان من الظاهر الجلى ذكر فاعل المصدر وحذف مفعوله فيقال من بعد اكراههم غفور رحيم ولا سيما ان هذا الفاعل هو ايضا عائد المبتدا فترجح ذكره من وجهين كونه فاعلا وكونه عائدا ونظم الآية الكريمة جاء بخلاف ذلك فما وجهه قلت وجهه ان المصدر المذكور لما كان فى جملة الجزاء الثانى الذى يخص المكرهات كما علمت سابقا كان ذكر مفعوله الصادق عليهن اهم حيث ان ذلك الحكم لهن قطعا ولا اهمية حينئذ لذكر فاعله الذى لا حظ لمعناه البتة فى ذلك الحكم فوجب حذفه لذلك بمعونة ان المقام يقتضى الاختصار بسبب ان المصدر المذكور ليس مقصودا لذاته كما تقدم وانما هو مقصود لغيره ضرورة وهو الدلالة على العائد كما تقدم غير مرة ومعلوم ان ما كان للضرورة يتقدر بقدرها فلو عكس فابقى الفاعل وحذف المفعول لم يكن ذكر الفاعل فى محله الصالح له فهو من وضع الشىء فى غير محله وهو ظاهر الفساد ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السماوات والارض ومن فيهن والله ورسوله اعلم

باب الوجه فى ذكر مفعول مصدر الآية

قد علمت من الباب السابق ان ذكر مفعول المصدر وقع فى محله لكن قد يقال هو وان وقع فى محله معمول لمصدر غير مقصود لذاته كما تقدم ووسيلة والوسائل بالتخفيف امس لا سيما مع القرائن الواضحة على المفعول فكان الانسب حذفه كما حذف الفاعل بل اولى كما لا يخفى فما وجه ذكره قلت وجهه ان السياق فى ذكر حكمه ولا يحسن ذكر الحكم معزولا عن صاحبه ولا سيما ان المقام مقام تهوين على المكرهات المصابات

كثيرة جدا كما علمتها فيما سبق وبيان ذلك انه علم فيما تقدم ما كانت عليه الآية فى الاصل وما حذف منها وان الباقى هو الشرط الاول والجزاء الثانى هكذا ومن يكرههن فان الله غفور رحيم فبالضرورة لزم رباط بينهما وبذلك تعلم انه لا يمكن ان يقدر لفظ لهم عائدا على اسم الشرط كما هو مقدر فى قوله جل ثناؤه كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم اى له لان المغفرة فى هذه الآية لعامل السوء التائب واما فى الآية التى نحن بصدد تفسيرها فانها للمكرهات وانما للمكرهين العذاب المهين وبهذا يزداد اتضاحا بطلان كون الآية فى المكرهين كما قيل به لانها لو كانت فيهم لكانت كهذه الآية فى الاكتفاء بتقدير العائد دون احتياج الى شئ آخر زائد على اصل الكلام فالكلام بعد الحذف المشار اليه كبناء تم إلّا موضع لبنة منه فتلك اللبنة هى قوله تعلى من بعد اكراههن لان اصله من بعد اكراههم بالعائد طبقا للقاعدة المتقدمة من وجوب عائد فى الجزاء على اسم الشرط المبتدا ولك ان تمثله بالغضروف الذى يكون فى تركيب الانسان وغيره وهو نوع له شبه بالعظم واللحم يكون بينهما وقاية للعظم من الفساد ولولاه لفسد كما ذلك بعلم التشريح فكذا من بعد اكراههن لولاه ما صح الكلام ثم هذا هذا العائد لما توفر فيه شرط الحذف القياسى كما سبق تعين حذفه لما سيأتى فى الباب الآتى وبهذا يتضح مزيد اتضاح ما فى كلام ابن التمجيد من ان فائدة ذلك هو الدلالة على الوعيد الشديد وكنا اجبنا عنه فهذا زيادة ايضاح تنبيه قد كنت قلت فيما سبق ان مجئ المصدر من المبنى للمفعول لم يرد منه فى القرآن إلّا موضع واحد فيما اظن والآن تذكرت موضعا ثانيا وهو الغلب فى قوله تعلى وهم من بعد غلبهم سيغلبون ولم يمكن استدراكه هناك لفواته بالطبع فنبهت عليه هنا والله ورسوله اعلم

باب الوجه فى حذف فاعل مصدر الآية
مع كونه عائد مبتدئها

لا يخفى ان اللفظ الدال فى الآية على المكرهين لم يكن فى موضع منها

يقال للشهاب هذا الوجه وهو كون المغفرة لهن هو اقرب الوجوه عندهم حتى ان من قال بالوجه الثالث ومن قال بالوجه الرابع انما راعوا احقيتهن بالدخول فاذا رد الوجه الاول مع كون الوجوه الاخر مردودة كان فى ذلك تعطيل للآية فهلا اغتفر كون الفاعل المقدر فى المصدر رابطا

اذا لم يكن الا الاسنة مركب * فلا يسع المضطر الا ركوبهـــا

ثم يقال على قوله ولا فرق بينهما كما توهم الفرق بينهما ظاهر من اوجه **الاول** انه تقدم فى الآية فعل من مادة المصدر المذكور وذلك كما سلف دال على اتحاد فاعلهما معنى المستلزم لاتحاده باسم الشرط معنى ايضا وذلك كما لا يخفى يصير الكلام نصا فى الدلالة على العائد بخلاف المثال لم يتقدم فيه فعل من جوهر المصدر **الوجه الثانى** من جهة العمل لان عمل المصدر المضاف اكثر من عمل المجرد وان كان عمل المجرد اقيس لان الاكثرية ارجح ومبنى اللغة عليها لا على الاقيسية وكم من قياس لا يتكلم به قال الاشمونى رحمه الله تعالى فى باب اعمال المصدر عند قول الخلاصة « مضافا او مجردا او مع ال » ما نصه لكن اعمال الاول اكثر والثانى اقيس والثالث قليل اه باختصار **الوجه الثالث** كون الاضافة للمفعول لان فيها تنبيها على الفاعل « وبضدها تتبين الاشياء » هذه ثلاثة فروق بين الآية والمثال وعلى ذلك فلسان حال الآية يقول

ونسكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

والله ورسوله اعلم

باب وجه ذكر من بعد اكراههن

لا يخفى ان قوله جل شانه من بعد اكراههن مشتمل على مصدر مذكور بمادته وجوهره فى جملة الشرط فبذلك يتراءى انه فى صورة الحشو وليس به فكان الظاهر حينئذ عدمه او عدم المصدر والاتيان بضمير عوضه اختصارا اى من بعده لسبق ذكره ضمنا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والجواب ان ذكره بالتمام واجب ضرورى لا يمكن تركه البتة وهو وان كان فى الظاهر اطنابا لكن فى طيه وبواسطته اختصار كثير فى عدة كلمات

القراءة لانها متبوعة لا تابعة فتحصل بالقراءتين المذكورتين وجوب زيادة موضع رابع للحذف القياسي وهو ما كان فيه العائد مفعول فعل لظهور القرينة على المحذوف نحو زيد ضربت لان المبتدا يصرف الفعل الى ضميره عاملا فيه فالقرينة هنا لفظية ومعنوية فهى اقوى من المعنوية وحدها فى المواضع المتقدمة فى كلام الرضى ثم هذه المواضع الاربعة لا تنطبق على الآية فيلزم زيادة موضع خامس وهو تركيب الآية ونظمها وياتى بيان قياسيته

باب قياسية حذف العائد فى الآية

قد علم مما سبق وجوب اشتمال جزاء الآية على ضمير اسم الشرط ومعلوم ان التقدير فى الآية من بعد اكراههم اياهن باضافة المصدر الى فاعله مكملا بالمفعول ولا يخفى ان هذا الفاعل متحد باسم الشرط بواسطة اتحاده بفاعل فعل الشرط اتحادا لا شبهة فيه بديهى الاهتداء اليه عند حذفه وكفى بذلك قرينة وينضم الى هذه القرينة طلب المصدر للعمل فى العائد لانه فاعله فهنا قرينتان لفظية ومعنوية ولم يكن فى المواضع التى ذكرها الرضى الا واحدة معنوية ولما كان الحذف فى تلك المواضع قياسيا كان هنا اقيس قطعا وهذا التفصيل يوضح ما سبق من الرد على ابى السعود فى جعله المصدر من المبنى للمفعول اذ ذلك يفوت الدلالة على المقصود الذى هو العائد ثم يكون فيه كما تقدم حمل للمصدر على معنى لم يرد منه فى القرآن الا موضع واحد فيما اظن وهو مصدر رهبة فى قوله تعلى فى المنافقين الذين كانوا بالمدينة المشرفة لانتم اشد رهبة فى صدورهم من الله اى مرهوبية والله ورسوله اعلم

باب فى الرد على من منع كون الفاعل المقدر فى المصدر عائدا

اعلم انه لما جعل بعضهم فاعل المصدر المقدر فى الآية عائدا رد عليه الشهاب الخفاجى رحمه الله تعلى بانهم لم يعدوا الفاعل المقدر فى المصدر فى نحو هند عجبت من ضرب زيدا رابطا ولا فرق بينهما كما توهم اه

ثلاث كلهن قتلت عمـداً * فاخزى الله رابعة تعـود

قال يعني الفراء لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اى ما منهم احد الا ضربت ثم قال الرضى ومنها وضع الظاهر موضع الضمير فى موضع التفخيم اه كلام الرضى باختصار ثم قال والسماع فى غير ذلك قلت قوله والسماع فى غير ذلك صريح فى حصر القياس فى المواضع الثلاثة التى ذكرها واقول فى المغنى ما يقتضى زيادة موضع رابع حيث قال فى ذكر انواع العائد المحذوف ما نصه ومنصوبا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى الى ان قال وقراءة جماعة افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اه فهذا الكلام من صاحب المغنى يقتضى قياسية الحذف عنده فى نحو زيد ضربت فيكون موضعا رابعا لكن فى حاشية الدسوقى رحمه الله تعالى على المغنى فى مبحث روابط الجملة بما هى خبر عنه ما نصه وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه دمامينى اه كلام الدسوقى نقلته من نسخة من مطبعة مصر بلفظها وفيها منع حذفه بكلمة منع والصواب كلمة جواز ففى التسهيل وقد يحذف العائد باجماع ان كان مفعولا به والمبتدا كلمة كل اه محل الحاجة فقوله قد يحذف باجماع معناه الجواز قطعا ويدل على ان ذلك من المطبعة ما ذكر بعد ذلك وهو ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونرجع لما كنا فيه فاقول العجب كل العجب انه بعد ورود القراءتين المذكورتين كيف تسوغ او تسمع دعوى المنع بل الواجب ان يرمى بها عرض الحائط واما نص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر الذى هو احد القراء السبعة رضى الله عنهم فهى زلة عالم وفى حاشية الصبان رحمه الله تعالى بعد ان ذكر قراءة ابن عامر قال ما نصه وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف العائد على لفظ كل اذا كان مبتدا اه واقول كان ينبغى ان يعكس فينسب الاشكال الى منقول الدمامينى لا الى

القراءة

كون فعل الشرط خبرا فقوله والصحيح الاول غير ظاهر وقد كتب الشيخ الدسوقى رحمه الله تعلى فى حاشية المغنى على قوله لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم ما نصه اى لان من من صيغ العموم فهى بمنزلة كل الناس اه وقد علمت ان شرط العموم فيها هو معنى الشرط وقد فرض زواله فليست اذن من صيغ العموم قوله او فعل الجواب الخ استدل عليه بدلائل ظاهرة لا سيما اوسطها وهو الالتزام المذكور لان جواب الشرط من حيث هو جواب لا يجب فيه عائد على ما فى الشرط ولا قائل بذلك لانك تقول ان طلعت الشمس ضاءت الارض وان نزل المطر اعشبت فتعين ان الالتزام انما هو لاجل المبتدا قوله او مجموعهما اقول وعليه يكون الخبر مركبا من جملتين والاصل عدم التركيب قوله بمنزلة قولك كل من من الناس ان يقم اقم معه اقول الصواب ان يقول بمنزلة قولك ان يقم احد من الناس اقم معه واحد هو ماصدق من لان العموم انما تاتى من قبل الشرط فيقدم على النكرة والله ورسوله اعلم

باب كلام النحاة فى حذف عائد المبتدا قياسا

قد علمت وجوب عائد فى جزاء الآية ولما كان محذوفا لزم بيان ان حذفه قياسى ثم لما كان كلام النحاة فى الحذف القياسى لا يتناول الآية لزم استيعاب كلامهم وذكر ما فيه فاقول قال الرضى رحمه الله تعلى فى شرحه متعرضا لمواضع الحذف القياسى فى عائد المبتدا فذكر عند قول ابن الحاجب رحمه الله تعلى والخبر قد يكون جملة ما نصه منها ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزءيته تشعر بالضمير اه قلت الكر بالضم مكيال للعراق وستة اوقار حمار او هو ستون قفيزا او اربعون اردبا كما فى القاموس ثم نقل الرضى عن الفراء رحمه الله تعالى انه يحذف قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال

قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع

وقال

والمنطوق ولا يصيره دالا بالاشارة الا ترى انك اذا قلت زيد فى جواب من قام كان زيد والمقدر دالين على تمام المعنى عبارة قطعا فبطل ما تقدم لابى السعود من ان الدلالة على الوعيد بالاشارة وكنت وعدت بهذا فان قلت دلالة الآية على الوعيد خفية جدا فتكون خطابا بما لا يفهم فلا ثمرة لها قلت السامعون للآية ان كانوا من العرب فيفهمونها حق الفهم ولهذا كانوا اذا سمعوا امثالها يسجدون استعظاما لها قبل ان يعلموا منزلها وان كانوا من غيرهم ففى القرآن اسرار تؤثر فى النفوس ولو كانت جاهلة بمعناه والله ورسوله اعلم

باب لزوم عائد من الجزاء على اسم الشرط المبتدا

فائدة هذا الباب معرفة انه يجب فى جزاء الآية الكريمة ضمير يعود على اسم الشرط اعلم ان الاصح عندهم وجوب عائد من جملة الجزاء الى اسم الشرط المبتدا واختلفوا فى خبر ذلك المبتدا على ثلاثة اقوال قال صاحب المغنى رحمه الله تعالى ما نصه تنبيه واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى قولك الذى ياتينى فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية اه قوله اسم تام احترز به من الموصول والنكرة المبهمة الموصوفة لانهما ناقصان فما بعدهما تمام لهما لا خبر عنهما قوله لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اقول لا يخفى ان العموم فى كلمة من انما جاء من جهة معنى الشرط فاذا زال معنى الشرط زال العموم قطعا لانها حينئذ نكرة فى سياق الاثبات فلا تعم فيكون الكلام اذن بمنزلة قولك احد من الناس يقوم وظاهر انه غير مفيد لان الكون لا يخلو عن قيام احد من الناس فبطل

كون

اما تقدير العذاب او ما بمعناه ففى مقابلة المغفرة لتقابلهما واما تقدير الشدة فيدل عليه حذف الجزاء الدال على التهويل تنبيه كنت ذكرت فى باب وجوه الاشكال توجيه ابن التمجيد للاطناب بذكر من بعد اكراههن بانه للدلالة على الوعيد الشديد ورددت عليه هناك برد غير محرر وقع منى سهوا وفرط طبعه فالرد الصحيح ان الدال على ذلك هو حذف الجزاء والحذف قد عهدت دلالته على التهويل المناسب للوعيد الشديد بخلاف توجيه ابن التمجيد (رجوع) واما تقدير الغضب ففى مقابلة الرحمة لتقابلهما ايضا ففى الحديث القدسى ان رحمتى سبقت غضبى وانما قدرنا لهن مقدما وحقه التاخير اتباعا لمصحف ابن مسعود وقراءة ابن عباس رضى الله عنهم كما تقدم وقراءة جابر رضى الله عنه كما فى مسلم واما لفظ بهن فاخرناه على اصل المعمول حيث لا معارض فهذان كلامان اولهما وعيد والثانى وعد وكلاهما مركب من شرط وجزاء حذف من الاول عجز جزائه وبقى صدره كما بقيت الشرطية والثانى بالعكس فالمحذوف فى كلا الكلامين نظير الثابت فى الآخر اوضده ويجوز ان يكون المحذوف من الاول جميع جزائه والمذكور فى الثانى كله ولك النظر فى الترجيح وما ترددت فى شئ انا قائله فى هذه الرسالة الا فى هذا الموضع والله الهادى فان قلت ما لك لم تتعرض فى اصل الآية لقوله تعلى من بعد اكراههن قلت لانه ليس باصلى وانما طرا بعد الحذف كما ياتى واعلم انى لم ارد بقولى اصل الآية كذا ثم صارت كذا وقوع تغيير زائد على وجوه القراءات والاحرف السبعة وانما اردت امرا تقديريا واعتبارا عقليا اقتضته قوانين العربية وطبيعة الكلام وهم كثيرا ما يعتبرون ذلك وكتبهم به مشحونة حتى اختلفوا فى مقدرات القرآن هل هى منه او لا وقد يشهد للاول وجوه القراءات والا فكلام الله جل اسمه لا تغيير فيه بوجه ولا حال وبما بينا من اصل الآية تنحسم مادة الاشكالات كلها وينقطع من اصله عرقها كما يعلم ذلك بادنى التفات فتبين ان كلا الكلامين انما حذف جزؤه ومعلوم ان الجزء المحذوف معتبر تقديرا والمقدر كالمذكور فحذف جزء او اجزاء من الكلام لا يخل بكونه دالا على تمام المعنى بالعبارة

فرق بينهما كما توهم وتقدير الجواب المذكور ليتسبب الجزاء كما لا يخفى اه
وحاصل كلامه ابقاء اعتراض ابى حيان على الوجه الاول فهو مويد لى
فى الالزام المذكور ويأتى ان شاء الله تعلى تحقيق المسالة وما فى كلام
الشهاب ثانى عشرها فى لهن ايضا يكون فى الكلام تهيئة اسم الشرط
ليتحدث عنه ثم يلغى ويتحدث عن غيره بحديث لا كبير فائدة فيه
بالنسبة لاسم الشرط واما تقدير لا لهم لتحصل الفائدة والعائد فقد تقدم رده
ثالث عشرها فى لهما معا تلزم الوجوه السابقة كلها الا ثانى عشرها
كما يعلم بالتامل وتلزم ايضا كثرة التقدير اى لهم ولهن ان تابوا واصلحوا
كما تقدم فى الكشاف رابع عشرها فى الاطلاق تلزم ايضا الوجوه السابقة
كلها الا الثانى عشر كما يعلم بالتامل ايضا وتلزم ايضا اكثرية التقدير لان
تقدير الاطلاق كما تقدم هكذا لهن او لهم او لهما معا ان تابوا واصلحوا
بهذه الالفاظ كلها هذا وبما تقدم علمت عدد لوازم كل احتمال من الاحتمالات
الاربعة التى ذكرها المفسرون فى الآية وهى تقدير لهن ولهم ولهما معا
والاطلاق ومعلوم ان ما كثرت لوازمه الباطلة يكون اظهر فى البطلان وابعد
عن الحق فتعلم ان ابعدها الاحتمال الاخير ثم الثالث ثم الثانى ثم الاول
فظهر بطلان الملزوم وهو كون الآية كلاما واحدا ووجب كونها كلامين
والله ورسوله اعلم

باب الاحتباك فى الآية

قد عرفوا الاحتباك بتعريفين احدهما ان تذكر جملتان فى كل متقابلان
ويحذف من كل ضد ما ذكر فى الاخرى وثانيهما ان يحذف من
الاول ما ثبت نظيره فى الثانى ومن الثانى ما ثبت نظيره فى الاول وهما
متقاربان فى الجملة والامر سهل فلا نطيل به ومما ذكروا من امثلته
القرآنية قوله تعلى لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا والزمهرير البرد والتقدير
لا يرون فيها شمسا ولا قمرا ولا حرا ولا زمهريرا وبيانه فى الآية انها فى
فى الاصل مركبة من اربع جمل هكذا ومن يكرههن فان الله معذبهم
عذابا شديدا غاضب عليهم ومن يكره منهن فان الله لهن غفور رحيم بهن

حذف لكن النح او يعتذر اولا ثم يستدرك باولوية اسقاط الشرط ولعله مراده فسبق القلم ثامنها فيه ايضا يلزم ترتيب الشئ على ما ينافيه لان الاكراه فى الاصل ضد المغفرة تاسعها فيه ايضا يكون فى تقدير ان تابوا تنبيه للمكرهين على وجه الخلاص من ورطة المعصية وتهوين لانتهاك حرمة النهى واغراء عليه وبعد ما كتبت هذا بمدة رايت فى الاتقان ما نصه ان اعرابيا سمع قارئا يقرا فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله غفور رحيم ولم يكن يقرا القرآن فقال ان كان هذا كلام الله فلا يقول كذا . الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لانه اغراء عليه اه قلت والتلاوة فاعلموا ان الله عزيز حكيم عاشرها فيه ايضا يكون فى الآية حيث انها وعد جميل لهم تنافر مع النهى قبلها اذ يقتضى الوعيد وبقولنا لهم يتميز هذا الوجه عن الوجه الاول لانه مطلق ينفرد عن هذا بلهن حادى عشرها على تقدير لهن وانما اذكر هذا الوجه على سبيل الالزام لا البرهان لانى لست قائلا به كما ياتى وحاصل هذا الوجه انه يلزم خلو الجزاء عن عائد اسم الشرط المبتدا واما تقدير لا لمكره كما قدره ابو السعود او لا لهم كما قدره غيره فضعيف لان المقام مقام تعرف ما يحيق بالمكره من العقاب لا مقام توهم المغفرة او توقعها حتى تنفى عنه فذلك كمن يقول من يضرب زيدا فانى لا الوم زيدا بل انفصل عليه لا على الضارب ولا تخفى سخافة لا على الضارب وبعد كتبى للالزام المذكور رايت فى حاشية الشهاب رحمه الله تعلى وقد ذكر الوجوه الاربعة المتقدمة التى اولها لهن ما نصه واعترض ابو حيان على الوجه الاول بخلو جواب اسم الشرط عن ضميره ورد بانه لا محذور فيه لان اللازم لانعقاد الشرطية كون الاول سببا للثانى مع ان التقدير فان الله بعد اكراههم اياهن والمقدر يكفى للربط وقيل جواب الشرط محذوف اى فعليه وبال اكراههن ورد بان فيه ارتكاب اضمار بلا ضرورة ولا يخفى ان ما ذكره ابو حيان هو الاصح عند النحاة وفى المغنى اذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره الشرط او الجزاء لا لتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح واما ما ذكره معه ففيه نظر لانهم لم يعدوا الفاعل المقدر فى المصدر فى نحو هند عجبت من ضرب زيدا رابطا ولا

لاحتمالات السابقة وياتى فيه اشكال ابى حيان الآتى فقد ظهر ان فى الآية عند المفسرين رحمهم الله تعالى اربعة احتمالات اختلفت فيها اقوالهم وعليها اشكالات تاتى والله ورسوله اعلم

باب وجوه اشكال تفسير المفسرين بناء منهم على ان الآية كلام واحد

لاشكال فى كلامهم من وجوه احدها لا يخفى ان الكلام قبل الآية فى نهى المكرهين والتنديد بهم فتقتضى طبيعة الكلام ذكر ما يستاهلون من الوعيد فالضرب عنه صفحا مع التصدى لمطلق وعد لو كانت الآية كلاما واحدا يكون اخلالا بمقتضى طبيعة الكلام كما لا يخفى ثانيها يلزمهم الحشو فى الآية لان من بعد اكراههن معلوم من فعل الشرط مدلول لمادته وضعا ولم تظهر له فائدة على رايهم واما ما ذكره ابن التمجيد من ان لاطناب بذكره ليدل على الوعيد الشديد فانما يتم لو لم يوجد فعل الشرط وحيث وجد كفى فى الدلالة فالزائد يكون حشوا وهو محال ثالثها يلزمهم لاظهار فى محل لاضمار بلا وجه لان الظاهر ان يقال من بعده كقوله تعلى اعدلوا هو اقرب للتقوى رابعها يلزمهم العدول عن لاختصار مع امكانه لان من بعده اخصر بعدة احرف خامسها يلزم مخالفة الآية لنظائرها بلا موجب لانه لم يوجد فى القرآن اعادة مضمون الشرط بمادته فى الجزاء الا فى هذه الآية سادسها يلزم فى لهم تقدير شرط ان تابوا ولاصل عدم التقدير سابعها فيه ايضا يلزم مفسرى المعتزلة تخريج الآية على مختلف فيه ومفسرى اهل السنة مخالفة مذهبهم وبعد ما كتبت هذا باشهر رايت لمصحح مطبعة حاشية القنوى على عبارة البيضاوى ما نصه لاولى اسقاط ان تاب لان التوبة ليست بشرط فى المغفرة عندنا فالمناسب للمذهب الحق لمن شاء منهم بالتوبة وغيرها لكن لما كان ارتباط فان الله غفور رحيم بمن يكرههن غير ظاهر بالنسبة الى المكره بكسر الراء بدون توبة قيده به ليحسن ترتب الجزاء عليه اه قوله لكن الخ اقول هو اعتذار عن التقييد بالشرط ولا يخفى ان الشرط باطل حيث خالف المذهب وان اعتذر له بمائة عذر فالصواب

المكره عليه عبارة ورجوع غائلة الاكراه الى المكرهين اشارة اقول قريب منه قول ابن التمجيد وفى جعل متعلق المغفرة لهن وعيد شديد للمكرهين وتعريض بان المغفرة لهن لا لهم اه فقد اتفق كلامهما على ان الدلالة على الوعيد ليست بالعبارة واقول الانسب باتصال الآية بالنهى ان تكون وعيدا بالعبارة كما يأتى لا بالاشارة واما قول ابن التمجيد وتعريض بان المغفرة لهن لا لهم فمحاولة لتقدير العائد ويأتى ما فيه قوله اى لهن كما وقع فى مصحف ابن مسعود وقراءة ابن عباس رضى الله تعالى عنهم اقول هذا المذكور فى المصحف والقراءة مقدر فى قراءة الجماعة كما يأتى قوله وكما ينبئ عنه قوله تعالى من بعد اكراههن اى كونهن مكرهات على ان الاكراه مصدر من المبنى للمفعول اقول ان مصدر المبنى للفاعل لا يمنع الانباء المذكور فلا وجه لتخصيص الانباء بالمبنى للمفعول قوله على ان الاكراه مصدر من المبنى للمفعول اقول مجيء المصدر منه قليل فلا يصار اليه بلا سبب وايضا لو اريد ذلك لاتى بان وفعل المفعول لانهما اخصر بحرف لان المشدد بحرفين واصرح فى المراد فالحق ابقاء المصدر على اصله قوله فان توسيطه بين اسم ان وخبرها للايذان بان ذلك هو السبب للمغفرة والرحمة اقول الايذان المذكور لا يخل به اصل المصدر لارتباطه بالمكرهات لفظا لاضافته لهن ومعنى لوقوعه عليهن فلا وجه لصرفه عن اصله قوله وكان الحسن البصرى رحمه الله اذا قرا هذه الآية يقول لهن والله لهن والله اقول سبق قريبا انه مقدر فى قراءة الجماعة كما يأتى قوله كانه قيل لا للمكره اقول هو كقول ابن التمجيد السابق لهن لا لهم ويأتى ما فيه قوله ولظهور هذا التقدير اكتفى به عن العائد الى اسم الشرط اقول مقتضى هذا جواز حذف العائد فى نحو هند زيد محسن لعمرو اى لا لها ولا يجوز قطعا وفى اقتضاء المصدر لفاعله الذى هو ضمير اسم الشرط غنية عن هذا التمحل وما احق الحال بقول من قال

ومن عجب انى اسائل عنهم وهم بالحشا بين الجوانح والصدر

قوله فتجويز تعلقهما بهم بشرط التوبة استقلالا او معهن اخلال بجزالة النظم الجليل وتهوين لامر النهى فى مقام التهويل اقول هذا تعيين لاحد

فقد جعل ايضا فى الآية احتمالين فقط وكتب عليه الشهاب الخفاجى رحمه الله تعلى ما نصه وقوله لهن ذكروا فيه وجوها تقدير لهن وله ولهما معا والاطلاق لتناوله لهن تناولا اوليا اه قوله والاطلاق اى عن التقييد بقيد خاص معين من القيود المذكورة بدلا عن احد الباقيين فلا ينافى التقييد بغير المعين منها وهو الاحد الدائر بينها ليتاتى قوله لتناوله لهن تناولا اوليا وهذا الاطلاق وجه واحتمال آخر فى الآية وبه تصير الوجوه المحتملة فى الآية اربعة على رأيهم واللام فى لتناوله علة لمحذوف اى قيل بالاطلاق لتناوله الخ وهو اشارة لوجه القول به وعليه يكون تقدير الآية هكذا لهن او لهم او لهن ولهم بهذه الالفاظ كلها وهو وان كان دقيقا لكن فيه تكلف كثير وكانه عمل باليد والله ورسوله اعلم

باب كلام الفاضل ابى السعود

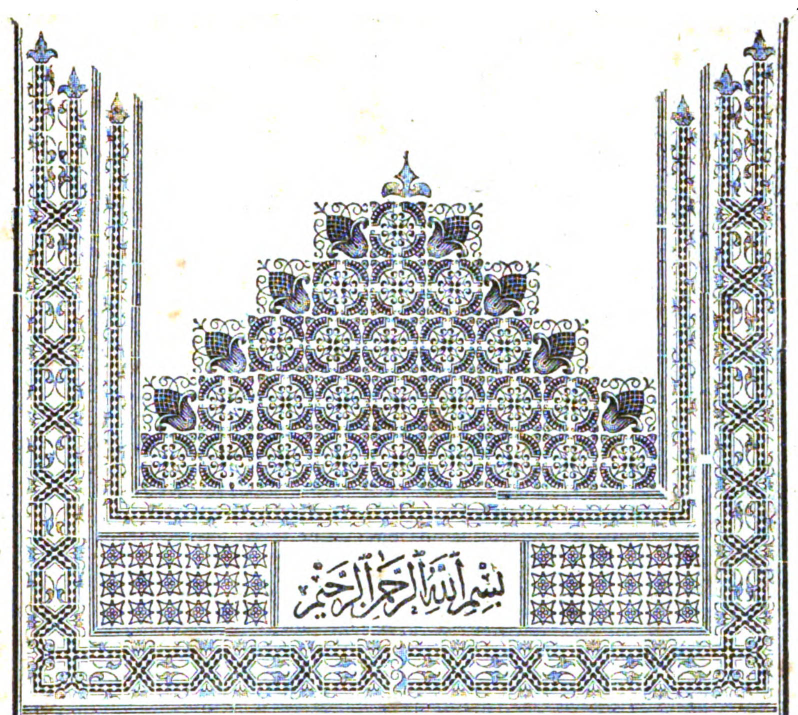
افردت كلامه رحمه الله تعلى بباب لطوله وطول الكلام معه قال بعد قوله تعلى ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم ما نصه جملة مستانفة سيقت لتقرير النهى وتاكيد وجوب العمل به ببيان خلاص المكرهات عن عقوبة المكره عليه عبارة ورجوع غائلة الاكراه الى المكرهين اشارة اى ومن يكرههن على ما ذكر من البغاء فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم اى لهن كما وقع فى مصحف ابن مسعود وعليه قراءة ابن عباس رضى الله تعلى عنهم وكما ينبئ عنه قوله تعلى من بعد اكراههن اى كونهن مكرهات على ان الاكراه مصدر من المبنى للمفعول فان توسيطه بين اسم ان وخبرها للايذان بان ذلك هو السبب للمغفرة والرحمة وكان الحسن البصرى رحمه الله اذا قرا هذه الآية يقول لهن والله لهن والله وفى تخصيصهما بهن وتعيين مدارهما مع سبق ذكر المكرهين ايضا فى الشرطية دلالة بينة على كونهم محرومين منهما بالكلية كانه قيل لا للمكره ولظهور هذا التقدير اكتفى به عن العائد الى اسم الشرط فتجويز تعلقهما بهم بشرط التوبة استقلالا او معهن اخلال بجزالة النظم الجليل وتهوين لامر النهى فى مقام التهويل اه محل الحاجة قوله ببيان خلاص المكرهات عن عقوبة



مشتملة على وجوه الاعجاز بحيث يجزم الواقف على حقيقتها بان البشر لا يقدرون على مثلها ابدا فجمعت ما يتعلق بها فى هذه الرسالة وسميتها الماس * فى احتباك يعجز الجنة والناس * واعلم انه قد مضى للآية بعد القرون الثلاثة نحو عشرة قرون هى فيها محتجبة عن الافكار * بما فيها من لطافة الاسرار * فتحقيقها على الوجه الحق فى القرن الرابع عشر بافق المغرب لا شك انه من الآيات التى وعدها سبحانه فى حق القرآن الكريم بقوله سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق واساله سبحانه النفع بها دنيا واخرى واطلب من امانة الواقفين عليها صالح الدعاء وقد آن الشروع فى المقصود والله المستعان وعليه التكلان ونقدم قبل الكلام على الآية كلام المفسرين ليعلم اختلاف آرائهم فيها اختلافا لا يحتمل التوفيق والحمد لله على التوفيق

باب كلام المفسرين فى الآية

قال صاحب الكشاف رحمه الله تعلى بعد قوله جل وعز غفور رحيم ما نصه لهم او لهن او لهم ولهن ان تابوا واصلحوا وفى قراءة ابن عباس لهن غفور رحيم اه محل الحاجة قوله لهم الخ اقول هذا تردد منه فى معنى الآية حتى جعل فيها ثلاثة اوجه واحتمالات احدها رجوع المغفرة والرحمة للمكرهين فقط ثانيها رجوعهما للمكرهات فقط ثالثها رجوعهما لهما معا وقال الامام الرازى رحمه الله تعلى ما نصه اما قوله ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم فاعلم انه ليس فى الآية انه تعلى غفور رحيم للمكره او للمكرهة لا جرم ذكروا فيه وجهين احدهما فان الله غفور رحيم بهن لان الاكراه ازال الاثم والعقوبة لان الاكراه عذر للمكرهة اما المكره فلا عذر له فيما فعل الثانى المراد فان الله غفور رحيم بالمكره بشرط التوبة وهو ضعيف لانه على التفسير الاول لا حاجة الى هذا الاضمار وعلى التفسير الثانى يحتاج اليه اه جعل فى الآية وجهين فقط ولم يعرج على الثالث وقال البيضاوى رحمه الله تعلى ما نصه اى لهن او له ان تاب والاول اوفق للظاهر ولما فى مصحف ابن مسعود بعد اكراههن لهن غفور رحيم اه



* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم *

الحمد لله فى كل بدايه * والشكر له سبحانه بلا نهايه * والصلاة والسلام على من هو فى الجلال آيه * وفى الجمال غايه * وعلى آله واصحابه نجوم الهدايه * ورجوم الغوايه * وبعـد فيقول خادم كتاب الله محمد ابن عيسى ان مما كان يشكل على جدا تفسير المفسرين لقوله تعلى فى سورة النور (ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم) وسبب النزول ان عبد الله بن ابى ابن سلول من المنافقين كان له جوار يكرههن على الزنى فشكا بعضهن الى النبى صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعلى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحيوة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم) ولما كانت الآية فى الظاهر دون رعاية القرائن الحافة بها كلاما واحدا اشكلت عليهم فتمحلوا لها احتمالات ووجوها اختلفوا فيها اختلافا كثيرا كما ياتى والحال انها كلامان منسوجان على منوال الاحتباك فكانت بذلك غاية فى الايجاز

مشتملة

al-Jazā'irī, Muhammad

هذه الرسالة المسماة الماس * فى احتباك يعجز الجنة والناس *
فى تفسير قوله تعلى ومن يكرههن الآية تاليف قطب
دائرة البلاغه * وفارس البراعه * الذى لم يبلغ
احد فى تحبير التحرير بلاغه * العالم الفاضل
الشيخ سيدى محمد ابن عيسى الجزائرى
ثم التونسى احد اعيـان كتبة
القسم الاول بالوزارة الكبـرى
لا زال بعين العنـايـة
محروسـا
آميـن

Almas

طبعت بالمطبعة الرسمية التونسية
سنة ١٣٠٦